وزير الشؤون يحيل الموضوع لـ«شؤون الأسرة».. وهي تبرر: نحن جديدون على الملف!

عضو مجلس الشعب لـ«الوطن»: التسول الإلكتروني.. تحت عنوان حالات خاصة يعالج بتنوير المجتمع وتحصينه ضد أساليب الاحتيال

محمود الصالح

ازدادت في الآونة الأخيرة ظاهرة التسول، وأخذت مظاهر متنوعة، وتغيرت شخوصها بسبب تدني الحياة المعيشية، وضعف الدخل وارتفاع الأسعار، حتى بتنا نشاهدها حاضرة في قلب العاصمة في المجمع الحكومي الذي يضم وزارات الدولة ومحافظة دمشق.

ومن خلال الرصد لهذه الظاهرة على أرض الواقع تبين أن أدوات معالجتها باتت خجولة لا ترقى للمطلوب من القائمين على معالجة الملف، ليبقى الحل قائماً على تقاذف الجهات المعنية المسؤولية عن معالجة هذه الظاهرة التي بدأت تشكل خطراً حقيقياً على المجتمع.

يأتي ذلك في ظل تقصير واضح من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل التي بات يقتصر عملها في بعض الأحيان على إلقاء القبض على المتسولين، الذين يتم إطلاق سراحهم بعد بضع ساعات، في حين يفترض عليها إيجاد الآليات اللازمة لتقدم الدعم عبر الجمعيات التي تشرف على عملها للأسر الأكثر احتياجاً، كما عليها العمل على تأمين مشاريع عمل مولدة للدخل تؤمن حياة لائقة لهم.

وللوقوف على دور الوزارة في هذا الملف تم التواصل عدة مرات مع وزير الشؤون الاجتماعية والعمل لؤي المنجد، وطلب إجراء لقاء مع المختصين في الوزارة، ليكتفي بإحالة الموضوع أكثر من مرة عن طريق المكتب الصحفي في الوزارة إلى هيئة شؤون الأسرة، وليأتي الرد على لسان المكتب الصحفي في الوزارة، إنها ليست ملمة تماماً بهذا الملف لكونه جديداً على أجندتها، وبالتالي ليس لديها ما تقوله في هذا الموضوع!

أما مديرة المكتب الصحفي في الهيئة فقد أكدت لـ«الوطن» أنه لا يمكن في الوقت الحالي الحديث عن هذا الموضوع لأنه جديد، ويتم العمل على بعض الملفات التي يمكن الحديث فيها مستقبلاً!

«الوطن» تابعت ملف ظاهرة التسول وطرق معالجتها مع عضو مجلس الشعب نضال مهنا الذي رأى أن التسول ظاهرة اجتماعية مرضية قديمة ومتجددة، يتخذها المتسول وسيلة لكسب المال أو الطعام تلبية لحاجة ملحة أو لأنها حرفة مربحة.

وأصبحت هذه الظاهرة تستفحل ويزداد انتشارها بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الحرب، وضعف الدخل والبطالة والنزوح والمرض، وازدادت حالاتها بسبب التشوهات الجسدية والنفسية، ولها عوامل مركبة وخطرة ومتداخلة تؤدي إلى واقع اجتماعي أليم وخصب لمظاهر غير سليمة كالمخدرات والجريمة.

واقترح أن يتم علاج هذه الظاهرة من خلال تحليلها والعوامل التي أدت إلى تفاقمها من خلال فهم الجوانب كافة، والعمل على تحسين مستوى المعيشة وتحريك عملية الإنتاج وترميم النسيج الاجتماعي، وتوفير فرص العمل والقضاء على البطالة وتوسيع دائرة الضمان الاجتماعي، ومتابعة الجمعيات الخيرية للحالات الاجتماعية وتقديم الدعم لها، وتشديد العقوبات على الجهات والأشخاص الذين ينظمون حالة التسول.

وعن تمظهر التسول بشكل إلكتروني، حيث نجد على صفحات التواصل الاجتماعي يومياً عشرات الحالات التي تستجدي الجمهور لمساعدتها بادعاء وجود حالات إنسانية ومرضية وجوع وغيرها قال عضو مجلس الشعب: إن ظاهرة التسول الإلكتروني القابلة للتطور عبر وسائل الاتصال الإلكتروني الحديثة من شخص مجهول الهوية على حساب إلكتروني وفي غرف الدردشة ومن خلال سرد قصص افتراضية ربما تكون غير حقيقية من نسج خيالهم باعتبارهم يخفون وجوههم وأسماءهم ولا تكلفهم حتى الحياء، وهم أبعد عن المساءلة والملاحقة، بل يكفي أن يمتلك من أساليب الخداع والاحتيال ما يحقق هدفه.

> ازداد انتشارها بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الحرب

ومعالجة ظاهرة التسول الإلكتروني تتم من خلال تنوير المجتمع وتحصينه ضد أساليب الاحتيال الإلكتروني ووضع مناهج تربوية وإعلامية للتعامل مع الأساليب المبتكرة والمتطورة إلكترونياً، ومراقبتها من الأجهزة المختصة.

وأضاف مهنا: إن القانون ١٥ لعام ٢٠٢٢ شدد الغرامات والعقوبات على المتسولين وعلى الجهات التي تديرهم، وذلك حسب أعمالهم ودرجة خطورتها على المجتمع، ونحن بحاجة إلى تطوير التشريعات بشكل متجدد بما يتلاءم مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية، وبما ينسجم مع هذه الظاهرة وانعكاساتها المجتمعية.

وأكد عضو مجلس الشعب أن هذه الظاهرة كانت موجودة قبل الحرب على سورية، وكانت تتم معالجتها في كل محافظة وفق خطة محلية تتعاون فيها جميع الجهات المعنية، واستطاعت بعض المحافظات تحقيق نجاح واضح في مكافحة ظاهرة التسول لدرجة أن محافظة حمص أصبحت في عام ٢٠١٠ خالية تماماً من التسول نتيجة التعاون بين الأجهزة المحلية والمجتمع الأهلي هناك، بينما استطاعت محافظات أخرى تحقيق خطوات طيبة في هذا الاتجاه، إلا أنها بسبب الحرب عادت إلى التقاقم وتحولت إلى سبب ونتيجة لمزيد من الظواهر السلبية الأخرى.

المكدوس لمن استطاع إليه سبيلاً بجماة

٣٠ حبة مكدوس بـ٤٠ ألف ليرة!!

حماة- محمد أحمد خبازي

عزت ربات بيوت في حماة لـ«الوطن»، عدم رغبتهن بتموين المكدوس في هذا الموسم، لضعف القدرة الشرائية أمام غلاء مكوناته وبشكل خاص الجوز أو فستق العبيد أو الزيت.

وبيّنت كثيرات منهن أن المكدوس في هذا الموسم لمن استطاع إليه سبيلاً، والقادر على تأمين حشوته. وأوضحن أن الوضع المادي لا يسمح بذلك، في هذه الظروف المعيشية الصعبة فأعباء المستلزمات المدرسية تكفي وتزيد!.

بينما أكدت ربات بيوت أخريات أنهن حضرن المؤونة من هذه المادة بالحدود الدنيا، وقد كلفتهن المكدوسة الواحدة نحو ٢٥٠٠ ليرة.

وقالت سناء وهي ربة أسرة مؤلفة من ٣ أولاد، إنها اشترت ٤ كيلو من الباذنجان المسلوق بسعر ١٢ ألف ليرة للكيلو، وكيلو فليفلة حمراء بسعر ٣٠ ألف ليرة، ونصف كيلو لوز مكسر بـ٤٠ ألف ليرة، وليترين من زيت الأونا بـ٥٠ ألف ليرة، أي نحو ١٦٨ ألف ليرة لتمون ٤ كيلو من المكدوس للشتاء.

وذكرت صباح أنها اشترت ١٠ كيلو من الباذنجان بسعر ٢٥٠٠ للكيلو وسلقتها، لتصبح نحو ٣ كيلو جاهزة للتحضير للمكدوس. ونحو ٥ كيلو من الفليفلة الحمراء بسعر ١٥ ألف ليرة وبيستها، وصارت بعد التبييس ١ كيلو، إضافة لنصف كيلو من فستق العبيد المكسر بنحو ٤٠ ألف ليرة وكيلو من زيت النخيل الفلت بـ٢٠ ألف ليرة. وأوضحت أنها تدبرت ثمن ما اشترته لمونة هذا الموسم، من جمعية كانت اشتركت بها من أول العام مع زميلاتها في الدائرة واشترطت عليهن استلامها بالشهر الثامن!.

في حين بيّنت ربة منزل أنها اشترت ٣ كيلو مكدوس جاهز بـ٤٠ ألف ليرة للكيلو، من أحد المحال التي تحضّر المؤونة الشتوية وتبيعها جاهزة. وأوضحت أن الكيلو نحو ٢٠ مكدوسة، وأن شراء المؤونة جاهزة أفضل بكثير وأوفر من تحضيرها بالمنزل.

ومن جانب آخر، انتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي بحماة، إعلانات كثيرة لورشات منزلية تبيع المكدوس جاهزاً.

وبيّن أحدها لـ«الوطن» التي تواصلت معه، أن سعر كيلو مكدوس وهو محشو فليفلة ولوزاً وبزيت أونا نحو ٤٠ ألف ليرة، مع الإشارة إلى أن الكيلو ٣٠ مكدوسة، وهو ما جعل الطلب على منتجه شديداً.

وبيّنَ العديد من الباعة لـ«الوطن»، أن أسعار مكونات المكدوس ارتفعت عن العام الماضي بنسبة ضعف ونصف، مثلها مثل جميع المواد الغذائية والاستهلاكية التي طالها الغلاء بشكل عام، إضافة إلى ارتفاع أجور النقل من أسواق الهال للمحال.

أكثر من ١٠ أطنان دواء لمحافظة الحسكة

مدير الصحة لـ«الوطن»: تتضمن أدوية لمرضى السكري والقصور الكلوي وأمراض أخرى

الحسكة- دحام السلطان

وصلت إلى مديرية صحة الحسكة من الوزارة كميات متفرقة من الدواء العلاجي والإسعافي خلال الفترة القريبة الماضية، كان آخر نحو كمية ١٠ أطنان وصلت إلى مستودعات المديرية مؤخراً، حيث تم نقلها من وزارة الصحة إلى مستودعات المديرية براً عن طريق منظمة الصحة العالمية.

وبيّن مدير صحة الحسكة الدكتور عيسى خلف لـ«الوطن» أن دفعتين من الدواء وصلتا إلى المديرية على دفعتين تجاوزت كمياتها ١٠ أطنان، مشيراً إلى أن الدفعة الأولى من الدواء، تتضمن الأنسولين لمرضى السكري، والأسبوجين لمرضى القصور الكلوي، إضافة إلى أدوية علاجية أخرى متفرقة لمختلف الاستطبابات، وتضمنت الدفعة الثانية من الدواء، جلسات غسيل كلوي وأدوية للحمى المالطية والشمانيا والسل ومضادات حيوية، إضافة إلى أدوية متفرقة لعدد من الأمراض المزمنة، مؤكداً أنها ستوضع بالخدمة في مركز اللؤلؤة الطبي المحدث، والمراكز الصحية الأخرى كل حسب حاجته.

وعلى خطّ موازٍ أوضح خلف أن عملية التفاهمات القانونية الأولية بشأن إحداث المشفى الحكومي «وسط مدينة الحسكة» في مقر مركز «اللؤلؤة» الطبي العائدة ملكيته لنقابة المعلمين، بعد فترة توقف طويلة تتعلق بإنجاز العمل ووضعه موضع التنفيذ الفعلي، الذي لم تتحقق فيه أي نتائج ملموسة على أرض الواقع الفعلي إلى الآن، قبل الوصول إلى إنجاز التفاهمات المشار إليها، نتيجة لعملية ترحيل وتقاذف المسؤوليات بين الأطراف المعنية بالأمر ومن دون الوصول إلى نتائج موجبة منذ أكثر من ثمانية أشهر من الآن على اتخاذ القرار القانوني على إحداث المشفى الحكومي، وبجهود محلية وبمتابعة مباشرة من محافظ الحسكة ووزير الصحة، بعد أن تم تشكيل لجنة وزارية تضم عدداً من المعنيين بوزارة الصحة والمديرية بالمحافظة والمكتب التنفيذي، من أجل إجراء دراسة قانونية لتحويل المركز الطبي إلى مشفى حكومي، والخروج بمذكرة قانونية تُدرس الآن بالمكتب القانوني بالوزارة ليتم اعتمادها بين مديرية الصحة ومؤسسة اليمامة الخيرية.

وأكد مدير الصحة أن هذا الموضوع لم يتوقف عند هذا الحد، بل إن هناك مناشدة للبدء بحشد عملية التمويل باتجاه المركز الطبي من أجل تحويله إلى مشفى حكومي، والذي بدوره يحتاج إلى إمكانات مالية ضخمة، منوهاً بأن هناك وعوداً إيجابية من المانحين من خلال مكاتبهم المركزية في دمشق، ومبيناً أن الواقع اليوم وكحالة فعلية بانتظار المنظمات الدولية ومدى جاهزيتها للدعم على أرض الواقع والنزول على أرض العمل، في ضوء جهوزية الصحة من خلال الكوادر الطبية والتمريضية رغم النقص والحاجة إليها، ولكن سيتم العمل من خلالها لتقديم الخدمة الطبية المجانية للمواطن بالمحافظة.

مشروع جريح الوطن يوضح آلية توزيع الحقائب المدرسية والقرطاسية لأبناء جرحى الوطن

الوطن

أعلن مشروع جريح الوطن عن آلية توزيع الحقائب المدرسية والقرطاسية لأبناء جرحى الوطن.

وأوضح مشروع جريح الوطن في منشور له عبر صفحته في «فيسبوك» أن التوزيع يشمل كل جريح حاصل على بطاقة جريح الوطن، ولديه أبناء في مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي، مشيراً إلى أن الجرحى سيتلقون رسالة نصية خلال ٤٨ ساعة تحدد موعد الاستلام.

ولفت المشروع إلى أنه بعد تلقي الرسالة يتوجه الجريح لأقرب مركز من مراكز السورية للتجارة المنتشرة في المدن والأرياف، وبإمكان الجريح حامل البطاقة استلام المستلزمات الدراسية بنفسه أو من ينوب عنه خلال شهر من تلقي الرسالة، مبيناً أن مكونات الحقيبة والقرطاسية تناسب كل مرحلة تعليمية وتغطي احتياجاتها.